

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

قرار مجلس الإدارة رقم ٢/٢

تاريخ ٢٠٢٦/٠١/١٥

قبول العرض الفائز (شركة توتال للطاقت ماركيتينغ لبنان ش.م.ل.) وتحديد فترة التجميد

الموضوع : نتيجة المناقصة العمومية لـ "شراء محروقات (بنزين ومازوت) لزوم آليات ومولدات المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في مراكزها المختلفة للعام ٢٠٢٦ -" المجموعة الأولى (شراء بنزين)
المرجع : الصفقة المعلن عنها على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام برقم ٢٠٢٥/١٠٠٣٦ تاريخ ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢٥

في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ٢٠٢٥/١٢/٢٩ اجتمعت لجنة التلزم المشكّلة بموجب المذكرة الادارية رقم ١٤٣ تاريخ ٢٠٢٥/٠٨/١٢، وبقيت الجلسة مفتوحة وتم استكمالها بتاريخ ٢٠٢٦/٠١/١٢ بعد تقديم المستندات غير الجوهرية التي طلبتها اللجنة؛

استلمت لجنة التلزم الملف مع كامل محتوياته واطلعت على محضر العروض، وتبين أنه تقدم لهذا التلزم عرضان اثنان؛ قامت لجنة التلزم بتدقيق مستندات الغلاف الأول لكل عرض على حدة حيث تبين أن العرض الأول رقم ١٥٣٣/و قد تقدم للمشاركة عن المجموعة الثانية والعرض الثاني رقم ١٥٣٤/و تقدم للمشاركة عن المجموعة الأولى، وبعد استكمال المستندات المطلوبة تم قبول العرض الوحيد المقدم للمجموعة الأولى (شراء بنزين)، ثم انتقلت اللجنة بعدها الى فتح غلافات الأسعار للعرض المقبول للمجموعة الأولى (شراء بنزين)، وقد تم تحديد العرض الفائز؛

وبما أنه تقدم لهذا التلزم - عن المجموعة الأولى (شراء بنزين) عرض وحيد قبلته لجنة التلزم، وبعد التأكد من توافر الشروط التالية مجتمعة سنداً لأحكام الفقرة (٤) من المادة ٢٥ من قانون الشراء العام، لا سيما للاحية:
- ان مبادئ وأحكام قانون الشراء العام مطبقة وان العرض الوحيد ليس ناتجاً عن شروط حصرية تضمنها دفتر الشروط الخاص بالصفقة،

- ان الحاجة أساسية وملحة والسعر منسجم مع القيمة التقديرية للمشروع،

- تقدم العارض الوحيد المقبول ونية الإدارة بالتعاقد معه،

وبعد تأكد المصلحة الوطنية لنهر الليطاني من العرض الفائز عملاً بأحكام الفقرة (١) من المادة ٢٤ من قانون الشراء العام، قررت ارساء التلزم مؤقتاً على العارض "شركة توتال للطاقت ماركيتينغ لبنان ش.م.ل."، عنوانه (بيروت- الاشرفية - مبنى تلال بيروت - الطابق الثاني)، وفق التنزيل المئوي عن السعر الصادر عن وزارة الطاقة والمياه بتاريخ تعبئة سيارات المصلحة بالبنزين الذي يبلغ ٠,٠٣٪ فقط صفر فاصل صفر ثلاثة بالمئة لا غير، وهو يشمل الضرائب والرسوم كافة.

وبذلك تبدأ فترة التجميد البالغة ١٠ / عشرة أيام عمل من تاريخ نشر هذا القرار على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

٢٠٢٦/٠١/١٩

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام
للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني

الدكتور سامي علوية